فلسطينيون يتظاهرون ضد مؤتمر المنامة الاقتصادي الذي يقاطعونه

أبو ردينة: صمود شعبنا أسقط «صفقة القرن» وسيسقط «الورشة»

قوات الاحتلال الإسرائيلي تتسبب بدمار كبير بقصف جوي على جنوب غزة (رويترز – أرشيف)

أكد المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة أمس أن صمود الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال الإسرائيلي أسقط ما تسمى «صفقة القرن» وسيسقط كل المؤامرات الأميركية الإسرائيلية الرامية لتصفية القضية الفلسطينية.

وقال أبو ردينة: إن المؤامرة الأميركية تعثرت وتغير اتجاهها، وأضاف إن «الرفض الفلسطيني وموقف الرئيس الواضح من القدس واللاجئين والثوابت الوطنية هو حجر الزاوية الذي أدى إلى تعثر مسار المؤامرة على الشعب الفلسطيني».

وأضاف قائلاً: «هذا يؤكد أن فلسطين الأرض مسكونة بالتاريخ والتراث والدين، والقدس تمثل الروح لهذا الوجود المقدس، وبالرغم من تراجع الموقف الأميركي من صفقة القرن إلى ورشة، وربما تصبح وثيقة خارجة عن القانون الدولي والشرعية العربية».

وأكد الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية، أن هدف الوثيقة الاقتصادية الحقيقي هو تجنب مفاوضات سياسية على أسس الشرعية الدولية، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى طريق مسدود.

وأفاد بأن «على الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي ألا يجربوا حلولاً جربت وفشلت عبر السبعين عاماً السابقة، خاصة أنه منذ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢ عندما صوتت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة على قبول دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧، بعاصمتها القدس الشرقية كعضو مراقب، كان ذلك نهاية لخطط الاستعمار والذي بدأ بوعد بلفور وحتى هذه اللحظة من خلال صفقة ولدت ميتة».

وفي سياق متصل تظاهر فلسطينيون أمس وسط مدينة رام الله في الضفة الغربية المحتلة ضد مؤتمر المنامة الاقتصادي الذي دعت إليه الولايات المتحدة في ٢٥ و٢٦ حزيران وقررت القيادة الفلسطينية مقاطعته.

وحمل المشاركون وعددهم نحو المئة الأعلام الفلسطينية ولافتات كتب عليها عبارات تندد بالمؤتمر وتصف المشاركين فيه بـ«الخونة».

وكتب على اللافتات «ورشة البحرين خيانة، وخائن من يشارك فيها» و«فلتسقط ورشة البحرين».

وهتف المشاركون «الشعبي أصدر قرارْ فلتسقط صفقة العارْ»، في أشار إلى صفقة تعدها الولايات المتحدة الأميركية لحل القضية الفلسطينية دون إشراك الفلسطينيين فيها ويبدو أنها لا تتضمن حل إقامة دولة فلسطينية الذي يحظى بتوافق شبه دولي.

ودعت واشنطن إلى مؤتمر المنامة لبحث الشق الاقتصادي من خطة سلام صاغها صهر الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومستشاره جاريد كوشنر.

وفي حين لم تحسم أغلبية الدول العربية موقفها من المشاركة في هذا المؤتمر، أعلنت السلطة الفلسطينية رفضها الشديد له على أساس أنه يهدف إلى بلورة حل اقتصادي للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على حساب الحل السياسي. وأكد المسؤولون الفلسطينيون أنهم «لم يفوضوا أحداً» التحدث باسمهم خلال المؤتمر.

وفي سياق آخر استولى مستوطنون إسرائيليون أمس على منشأة تجارية في البلدة القديمة بمدينة الخليل في الضفة الغربية.

وأفاد رئيس الدائرة القانونية في لجنة إعمار الخليل توفيق جحشن لوكالة «وفا» بأن المستوطنين استولوا على المنشأة التي تعود ملكيتها لوزارة الأوقاف الفلسطينية بهدف توسيع مستوطنة مقامة على أراضي الفلسطينيين في المنطقة.

وتتعرض البلدة القديمة في الخليل لاعتداءات متكررة من قبل المستوطنين بحماية سلطات الاحتلال الإسرائيلي وكانوا بدؤوا قبل أيام بإقامة مستوطنة جديدة في منطقة سوق الذهب المغلق بالبلدة.

وتطالب الحكومة الفلسطينية المجتمع الدولي باستمرار بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ووقف الاستيطان، محذرة من أن الانحياز الأميركي لسلطات الاحتلال يشجعها على التمادي في تنفيذ مخططاتها التهويدية ومحاولاتها لتغيير الواقع القانوني والتاريخي والديمغرافي القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(سانا– وفا– أ ف ب– روسيا اليوم)

خطة كوخافي وتآكل قدرة الردع

تحسين الحلبي

في آذار الماضي ألقى رئيس الأركان الإسرائيلي أفيف كوخافي كلمة أمام عدد من الضباط المختصين بالأبحاث العسكرية وطلب منهم إعداد خطة عسكرية تجيب عن سؤال: لماذا لم تتمكن إسرائيل من تحقيق الانتصار الحاسم على الجيوش التي حاربت ضدها؟

وأضاف: إن هذه الخطة يجب أن تشكل الحل العسكري الذي يحقق هذه الغاية وسيعرضها بعد الانتخابات التي كانت مقررة في ٩ نيسان ٢٠١٩ للكنيست على رئيس الحكومة ومجلس الوزراء المصغر لشؤون الأمن الذي سيشكل الحكومة الجديدة.

وبعد عجز رئيس حكومة الكيان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن تشكيل الحكومة بعد تلك الانتخابات تقرر إعادة الانتخابات وتحدد موعدها في ١٧ أيلول المقبل ويبدو أن قيادة الجيش أعدت الخطة التي تحدثت عنها صحيفة «يديعوت أحرونوت» في ١٤ حزيران الجاري تحت عنوان: خطة كوخافي لحسم الحرب.

جاء في الصحيفة: إن رئيس الأركان عرض في الأسبوع الماضي على القيادة العليا خطته التي يريد تطبيقها على الجيش الإسرائيلي ضمن مشروع خطة السنوات المقبلة، ورأى كوخافي في أنه يجب إبادة ٥٠ بالمئة على الأقل من قوات الجيش المراد هزيمته وأن تحقيق ذلك يتطلب زيادة تسليح الجيش الإسرائيلي بأحدث الأسلحة التي تبدأ من الرجل الآلي إلى استخدام اللايزر الهجومي.

كما يرى كوخافي أن التدخل السياسي للقيادة في الحكومة الإسرائيلية أثناء شن الحروب غالباً ما يؤثر في ظروف حسم الحرب النهائي ويدعو القيادة السياسية إلى توضيح مدى الأهداف وعدم تعديلها بشكل يجعلها محدودة أو وسطية، وأشار إلى أنه وضع إدارة خاصة لجمع الأهداف المطلوب ضربها وتجهيزها حسب الأولويات والسرعة في التنفيذ أثناء أي حرب مقبلة.

يعقب بعض المحللين الإسرائيليين على العناوين المعلنة لهذه الخطة بأن كوخافي ربما ينسى أن قيادة الجيش الإسرائيلي تواجه معضلة مع قطاع صغير في غزة ولم تستطع حسم المعارك مع الذين يقاومون فيه منذ عام ٢٠٠٥ كما لم تستطع إيقاف تزايد عدد ونوعية صواريخه رغم أنه محاصر من الجوانب كافة، فهل تعني خطته أن يقوم الجيش بإبادة ٥٠ بالمئة من المدنيين ورجال حرب العصابات وليس جيشاً نظامياً؟ ويتساءل آخر: وماذا عن جبهة الشمال التي تعد أقوى في جنوب لبنان من قطاع غزة بعشرات الأضعاف سواء في كمية الصواريخ أم نوعيتها أو في الخبرات القتالية التي اكتسبها المقاتلون في المقاومة اللبنانية أثناء مجابهتهم للقوات الإسرائيلية منذ الثمانينيات حتى هزيمة حرب تموز ٢٠٠٦ التي يطلق عليها الجيش الإسرائيلي الحرب الثانية في لبنان؟

«معهد واشنطن للسياسة في الشرق الأوسط» نشر في آب ٢٠١٨ دراسة لأحد ضباط الأبحاث الإسرائيليين وهو ناداف بن حور جاء فيها: إن أي خطة تضعها إسرائيل لحرب ضد جبهة الشمال ستواجه تحديات غير مسبوقة بسبب عدد اللاعبين في هذه الجهة، فهناك جيش نظامي سوري، وهناك مقاتلون من اللاعبين في غير الدول مثل حزب الله ومقاتلون آخرون في سورية وهذه ستتطلب أقساماً متعددة داخل الخطة، وأضاف: إن الزمن لا يعمل في مصلحة إسرائيل لأن حرباً يمكن أن تقع عام ٢٠١٩ ستكون أسهل نسبياً من حرب تقع في عام ٢٠٢٥.

وفي واقع الأمر تجد إسرائيل نفسها أمام عجز في تحديد ما يمكن أن تتوقعه من جبهات الحرب المختلفة التي تحيط بها وخاصة حين تحارب على جبهة في جنوب لبنان وجبهة من حدود الجولان وأخرى في قطاع غزة وأخرى في الضفة الغربية.

وإذا كانت إسرائيل تحاصر من حدودها هذه الجبهات فإن هذه الجبهات نفسها تحاصرها في الوقت نفسه وتفرض عليها استحقاقات لا تستطيع التكهن بها بشكل دقيق وحاسم ودعوة كوخافي إلى ضرورة إبادة ٥٠ بالمئة من القوى المستهدفة، تصبح مجرد محاولة لزيادة قدرة الردع الإسرائيلي لأن رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي سابقاً عوزي دايان كان قد اعترف بأن كل زيادة في القدرة العسكرية لحزب الله أو الجيش السوري تتسبب بتآكل قدرة الردع، لأن هذه القدرة على الردع لم تمنع زيادة القوة العسكرية لهذه الأطراف، فإسرائيل عاجزة حتى الآن عن إيقاف تزايد هذه القدرات رغم زيادة قدراتها الإسرائيلية، فالسباق مستمر، ولن تستطيع إسرائيل إيقاف عجلته في جهة الشمال.

«تايمز»: الغرب يدرس خططاً لتشكيل قوة بحرية مشتركة لحمايتها

الإمارات عن هجوم الناقلات: لا أدلة كافية لإدانة دولة محددة

كشف وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد أن التحقيقات بشأن الهجوم على ٤ ناقلات نفط تشير إلى أنها عملية تفجير من خارج السفينة تحت مستوى المياه وتمت عبر عملية منضبطة تدل على دولة.

وقال الوزير أمس خلال مؤتمر صحفي مع وزيرة خارجية بلغاريا إيكاترينا زاهاريفا في بلغاريا: «التقنية التي تم استخدامها في الهجوم على ناقلات النفط قبالة سواحل الإمارات غير موجودة عند جماعات خارجة عن القانون، بل هذه عملية منضبطة تقوم بها دولة».

وأضاف الوزير قائلاً: «إلى الآن لم نقرر أن هناك أدلة كافية تشير إلى دولة محددة فيما يتعلق بالهجوم على ناقلات النفط قبالة السواحل الإماراتية».

ودعا الوزير الإماراتي المجتمع الدولي إلى التعاون من أجل تأمين الملاحة الدولية وتأمين وصول الطاقة.

وشدد بن زايد على ضرورة أن يعمل الجميع لتجنيب المنطقة التصعيد وإعطاء فرصة لصوت الحكمة، موضحاً أنه من الخطأ عدم مشاركة دول المنطقة في الاتفاق النووي السابق مع إيران، مشيراً إلى «أن هناك أصوات تخلف وتطرف تريد أن ننظر للماضي ولا تريد أن ننظر إلى المستقبل».

ولفت الوزير إلى ضرورة أن تكون تدفقات النفط من المنطقة آمنة وطبيعية من أجل استقرار الاقتصاد العالمي.

في السياق أفادت صحيفة «تايمز» البريطانية بأن دول الغرب تبحث خططاً لنشر قوات لحماية السفن المدنية في الخليج العربي.

ونقلت الصحيفة أمس عن مسؤولين غربيين تقليلهم من شأن الأحاديث عن رد سريع محتمل على الحادث الأخير، مشيرين إلى ضرورة إكمال التحقيق فيما حصل، على الرغم من قناعتهم بأن إيران هي من يقف وراء الحادث الثاني من نوعه خلال نحو شهر، حسب زعمهم.

في الوقت نفسه، شدد المسؤولون للصحيفة ضرورة اتخاذ إجراءات لحماية الناقلات النفطية والسفن المدنية الأخرى في منطقة مضيق هرمز، وهو ممر بحري دولي إستراتيجي وأهم شريان لتصدير النفط في العالم.

وأوضح أحد المسؤولين: «التحدي هو ضرورة التوصل إلى إجماع بشأن كيفية تحقيق ذلك بين بريطانيا والشركاء الأوروبيين الآخرين والولايات المتحدة والحلفاء الخليجيين واليابان والنرويج، وأي طرف معني آخر».

وأشارت الصحيفة إلى أن النرويج واليابان والسعودية والإمارات تضررت جراء الحادثين اللذين حصلا خلال الأسابيع الخمسة الأخيرة، فيما تعد الصين والهند وكوريا الجنوبية من أكبر مستوردي النفط الخام الخليجي.

ولفتت الصحيفة إلى أن لدى العديد من الدول المتأثرة جراء الأحداث الأخيرة تواجداً بحرياً عسكرياً دائماً في منطقة الخليج، مع سلسلة قواعد بحرية في شبه الجزيرة العربية، لكن المشكلة تكمن في تحديد جهة حيادية يمكن للحلفاء الانضواء تحت رايتها لتنفيذ عمليات حماية مشتركة.

وأكدت الصحيفة أن المنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة قد تضطلع بهذا الدور، لكنها قد تفتقد إلى النفوذ السياسي.

وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا حمّلتا إيران المسؤولية عن الحادث الأخير، فيما ترفض طهران هذه الاتهامات بشدة.

يذكر أن أربع سفن «ناقلتا نفط سعوديتان وناقلة نفط نرويجية وسفينة شحن إماراتية» تعرضت لأضرار في «عمليات تخريبية» قبالة سواحل إمارة الفجيرة، خارج مضيق هرمز الشهر الماضي.

ووقع الحادث في المياه الإقليمية الإماراتية في الـ١٢ من أيار الماضي في أجواء من التوتر الشديد في المنطقة ناجم عن الخلاف بين إيران والولايات المتحدة على خلفية تشديد العقوبات النفطية الأميركية على طهران.

وفي ٢١ أيار رجح وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أن تكون طهران مسؤولة عن العمليّات التخريبيّة التي استهدفت السفن، معتبراً أن ذلك أمر «ممكن جداً».

(روسيا اليوم- وكالات)

بومبيو يستفسر عن مدى قدرة بغداد على حماية المصالح الأميركية

واشنطن تمدد لـ٣ أشهر إعفاء العراق من عقوباتها ضد صادرات الطاقة الإيرانية

أكدت مصادر حكومية عراقية لوكالة «رويترز» أن الولايات المتحدة مددت لثلاثة أشهر إضافية إعفاء العراق من عقوباتها المفروضة على صادرات الطاقة الإيرانية.

وأوضح مصدران حكوميان للوكالة أمس السبت أن الولايات المتحدة سمحت للعراق مواصلة استيراد الغاز الإيراني لتلبية احتياجاته في مجال الطاقة خلال تلك الفترة.

وأكد مصدر ثالث أن واشنطن منحت هذا الإعفاء لبغداد أثناء مكالمة هاتفية جرت الجمعة بين رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي ووزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو.

وكانت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد شددت عقوباتها ضد إيران منذ انسحابها في أيار العام الماضي من الاتفاق النووي المبرم بين الجمهورية الإسلامية ومجموعة «٥+١» الدولية في عام ٢٠١٥، وأعلنت واشنطن في وقت سابق من العام الجاري عن قرارها إلغاء جميع الإعفاءات الممنوحة لبعض الدول عن العقوبات ضد صادرات النفط الإيرانية.

من جهة ثانية كشف مصدر حكومي عراقي أمس عن استفسار قدمه وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو لرئيس الحكومة العراقية عادل عبد المهدي حول حماية المصالح الأميركية.

وقال المصدر لـ«روسيا اليوم» إن «بومبيو سأل عبد المهدي، هل تستطيعون منع الصواريخ التي تهدد السفارة الأميركية أو الجنود الأميركيين في القواعد العسكرية، وهل تستطيعون منع أي اعتداء مستقبلي، وما القدرة على ضمان ذلك».

وأضاف: إن «عبد المهدي أعطى طمأنات لبومبيو حول التزام بغداد بحماية البعثات الدبلوماسية ومصالح الدول الصديقة، ومنع أي اعتداء»، في إشارة إلى التزام فصائل من الحشد الشعبي بقرار القائد العام للقوات المسلحة وعدم الخروج عنه.

وأفادت مصادر أمنية عراقية الجمعة بسقوط صاروخ على مبنى قرب السفارة الأميركية في «المنطقة الخضراء» وسط العاصمة بغداد.

وفي سياق آخر أعلنت مديرية الاستخبارات العسكرية أمس ضبط أحزمة ناسفة داخل مخبأ في الموصل. وذكرت المديرية في بيان أن مفارز مديرية الاستخبارات العسكرية في قيادة عمليات نينوى وبالتعاون مع فصيل استطلاع القيادة ومفارزها الهندسية تمكنت من ضبط مخبأ للأحزمة الناسفة والأعتدة في الجانب الأيمن من الموصل.

وأضافت: إن المفارز عثرت بداخله على ٦ أحزمة ناسفة وقنبرة طائرة مسيرة و٥ رمانات يدوية وعدد من صواعق التفجير، مبينة أنه تم التعامل مع المواد وفق السياقات المعمول بها.

إلى ذلك أعلنت قيادة عمليات بغداد أمس إلقاء القبض على متهمين بالإرهاب والسرقة وترويج المخدرات في مناطق متفرقة من العاصمة.

وذكرت القيادة في بيان أن القوات الأمنية في عمليات بغداد، تمكنت من اعتقال ستة متهمين بالإرهاب في مناطق: شارع فلسطين، والهيتاويين غربي بغداد، ومنطقة الخضير جنوبي بغداد.

وأضافت: إنه «تم اعتقال ثلاثة متهمين بالسرقة في منطقتي: الغزالية، وأبي غريب، فيما تم القبض على متهمين آخرين بتهمة ترويج المخدرات في منطقتي البلديات، وحي أور».

وأشارت إلى أنه تم اعتقال متهم بالتهديد في منطقة الزعفرانية، موضحة أنه «تم إحالة المتهمين إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم».

(روسيا اليوم – رويترز – واع)

بسبب سياسات واشنطن العدوانية تجاههما

الهند والمكسيك تُصعّدان الحرب التجارية على الولايات المتحدة

أكدت وزيرة الاقتصاد المكسيكية غراسيلا ماركيز أن المكسيك ستكون على استعداد للرد بالمثل إذا فرضت الحكومة الأميركية رسوماً جمركية على صادرات مكسيكية إلى الولايات المتحدة.

ونقلت رويترز عن ماركيز قولها في الكونغرس إن «حكومة المكسيك ستبادر أيضاً إلى اتخاذ إجراءات ثنائية ومتعددة الأطراف للدفاع عن مصالحها التجارية إذا استحدثت الولايات المتحدة رسوماً جمركية».

وكان الرئيس المكسيكي اندرس مانويل لوبيز أوبرادور أعلن في السادس من الشهر الجاري عزمه التوجه إلى الحدود مع الولايات المتحدة تحدياً للتهديدات الأميركية بفرض رسوم جمركية ضد بلاده بذريعة أنها لم تضبط حدودها أمام المهاجرين.

وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أواخر الشهر الماضي فرض رسوم جمركية نسبتها ٥ بالمئة على كل البضائع الآتية من المكسيك ما لم تتخذ الحكومة المكسيكية إجراءات إضافية لوقف تدفق المهاجرين غير المسجلين إلى الولايات المتحدة عبر الحدود المكسيكية.

بدورها أكدت مصادر مسؤولة في الهند أن حكومة نيودلهي تستعد لزيادة التعريفات الجمركية على حزمة من الواردات الأميركية، على خلفية التوتر التجاري بين الدولتين.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين هنود تأكيدهم أن هذا القرار يدخل حيز التنفيذ اعتباراً من يوم الأحد، قبل أيام من زيارة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إلى نيودلهي بهدف تعزيز العلاقات بين الطرفين.

وزادت حدة التوتر بين واشنطن ونيودلهي خلال العام الماضي، إثر قرار إدارة الرئيس دونالد ترامب زيادة الرسوم الجمركية على واردات الصلب والألومنيوم من الهند في حزيران العام الماضي.

ورداً على هذه الخطوة، صادقت الحكومة الهندية على زيادة التعريفات بمقدار ١٢٠٪ على ٢٩ سلعة أميركية، لكن مع إرجاء بدء تطبيق هذا القرار، آملة في أن تراجع إدارة ترامب إجراءاتها المتعلقة بالواردات الهندية.

لكن في وقت سابق من الشهر الجاري، اتخذت واشنطن قراراً جديداً يضر بمصالح الهند، إذ حرمت نيودلهي من بعض الامتيازات التي تمتعت بها حتى الآن كشريك تجاري مفضل للولايات المتحدة.

ودفع هذا التطور نيودلهي إلى المضي قدماً في تطبيق قرارها المؤجل الذي يشمل سلعاً غذائية أميركية بقيمة نحو ٢٢٠ مليون دولار، بما فيها التفاح والجوز والبقول واللوز، حسب المسؤولين.

وشدد أحد المسؤولين الهنود على أن هذا الإجراء ليس انتقاماً.

في هذه الأثناء يبدأ مكتب الممثل التجاري الأميركي يوم الإثنين جلسات استماع على مدى سبعة أيام لشهادات من شركات تجزئة ومصنعين وقطاعات أعمال أخرى فيما يتعلق بخطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب فرض رسوم جمركية على سلع صينية أخرى بقيمة ٣٠٠ مليار دولار.

وذكر بيان المكتب أن جلسات الاستماع ستستمر حتى الخامس والعشرين من حزيران ويعني هذا الجدول الزمني أن ترامب لن يتمكن من فرض رسوم جديدة إلا بعد الثاني من تموز مع نهاية الفترة المحددة لتقديم تعقيبات للتنفيذ خلال سبعة أيام.

وكالات

بعد غياب «مؤشرات إيجابية» من الأطراف الموقعة

إيران تواصل تقليص التزاماتها في الاتفاق النووي.. وترامب جاهز لعقد مفاوضات معها

قال الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال اجتماع تشارك فيه روسيا والصين ودول آسيوية أخرى في طاجيكستان إن بلاده ستواصل تقليص التزاماتها بموجب الاتفاق النووي في ظل غياب «مؤشرات إيجابية» من الأطراف الموقعة الأخرى.

وفي كلمته أمام مؤتمر (التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا) قال روحاني «إيران لا يمكنها بطبيعة الحال الالتزام بهذا الاتفاق من جانب واحد».

وأضاف: «من الضروري أن تواصل جميع أطراف الاتفاق إعادته إلى ما كان عليه» مضيفاً إن إيران تريد أن ترى «مؤشرات إيجابية» من الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق وهي روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.

ولم يدل الرئيس الإيراني بتفاصيل عن الإجراءات التي ستتخذها بلاده كما لم يفصح عن المؤشرات الإيجابية التي تريد أن تراها.

ولم يتطرق روحاني إلى هجمات وقعت يوم الخميس على ناقلتي نفط في خليج عمان وألقت واشنطن بالمسؤولية عنها على طهران ما أثار مخاوف من مواجهة جديدة في الخليج. ونفت إيران أي دور لها في الهجمات.

وقالت طهران في أيار: إنه إذا لم تتكفل القوى العالمية بحماية الاقتصاد الإيراني من العقوبات الأميركية فسوف تبدأ في تخصيب اليورانيوم بمستوى أعلى.

في هذه الأثناء أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أنه جاهز لعقد مفاوضات مع إيران وقتما تكون مستعدة لذلك، رغم تحميله طهران مسؤولية الهجوم الأخير على ناقلتي النفط في خليج عمان.

وقال ترامب في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز»: «نريد أن نعيدهم لطاولة التفاوض... أنا مستعد عندما يكونوا مستعدين... لست في عجلة».

ورداً على سؤال بشأن كيف يعتزم التعامل مع طهران ومنع تكرار مثل تلك الحوادث مستقبلاً قال ترامب: «سنرى ما سيحدث».

بدوره انتقد زعيم حزب العمال البريطاني المعارض جيريمي كوربين انضمام حكومة بلاده إلى الولايات المتحدة في إطلاق الاتهامات ضد إيران بشأن حادثة ناقلتي النفط في خليج عمان دون أدلة محذراً من مغبة تصعيد التوتر في منطقة الخليج.

وذكرت «رويترز» أن كوربين كتب في تغريدة على موقع «تويتر» أنه «دون وجود أدلة يعتد بها فيما يتعلق بالهجمات على الناقلتين فإن التصريحات الصادرة عن الحكومة لن تتسبب إلا في تصعيد خطر الحرب» مضيفاً: «يتعين على بريطانيا العمل على تهدئة التوتر في الخليج لا تأجيج تصعيد عسكري بدأ بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران».

كما شدد وزير الدفاع الأميركي السابق، آشتون كارتر على ضرورة التدخل العسكري ضد إيران لمعاقبتها في حال ثبت اضطلاعها في الهجوم على ناقلتي نفط في خليج عُمان.

وقال كارتر في مقابلة مع مجلة «أتلانتيك» الأميركية إنه يؤيد نظرية وزير الخارجية الحالي مايك بومبيو بأن «عملاء إيران هم الذين قاموا بالهجوم، ما يعني أنها مسؤولة عن الحادث».

وأضاف: «أعتقد أنه ليس هناك أي شك في اتهامات بومبيو، الإيرانيون فعلوها لأنهم بدؤوا يشعرون بضغط العقوبات»، مشيراً إلى أنه: «إذا ما ثبت أن الهجوم قامت به مجموعات حليفة لإيران، فعلينا اعتبار إيران هي المسؤولة».

وأوضح الوزير السابق الذي تقلد منصبه خلال فترة حكم الرئيس السابق باراك أوباما أن «بومبيو تحدث عن الرد السياسي والاقتصادي وليس العسكري على إيران، لكن في الحقيقة، أنا أفضل أن يكون الرد العسكري ضمن الخيارات المطروحة».

وتأتي تصريحات كارتر على خلفية تصاعد حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط عقب استهداف ناقلتي نفط في خليج عمان يوم الخميس.

وكالات

الرئيس الإيراني حسن روحاني في مؤتمر «التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا» في طاجيكستان (رويترز)